تقرير لـ «كونا»

وكالات التصنيف الدولية أجمعت على الجهود الاستباقية للبنك ووصف سياساته بـ "الحصيفة"

إشادات دولية بـ «المركزي».. ثمرة جهود زمن الوفرة تحسباً لزمن الندرة

مبنى بنك الكويت المركزي الجديد (محمد هاشم)

يعتبر البنك من الجهات السبّاقة بالخليج في تنفيذ متطلبات «بازل 3» ومواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية

د.محمد الهاشل نال أهم الجوائز تقديراً لإنجازاته في قيادة البنك المركزي

السياسات الرقابية الصارمة لـ «المركزي» حسّنت من جودة الرسملة والسيولة والربحية للقطاع المصرفي

نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة مقارنة بأقرانها في دول الخليج

بقدر ما خلف الانخفاض الدراماتيكي في أسعار النفط العام الماضي من تحديات وصعوبات تواجه الاقتصاد والمؤسسات الكويتية فإنه كشف في الوقت ذاته عن جهود كبيرة بذلتها مؤسسات وجهات حكومية كويتية في فترة الوفرة لمواجهة المخاطر التي تفرزها أيام الندرة.

وتوالت الإشادات الدولية بالمؤسسات الكويتية إثر جهودها الكبيرة في درء المخاطر من خلال تقارير متخصصة ويتصدرها بنك الكويت المركزي الذي حظي بإشادات الأطراف الدولية كافة تقريبا سواء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو وكالات التصنيف الائتماني الدولية، حيث أجمعت كلها على الجهود المميزة والاستباقية للبنك المركزي وتمايزت بين إشادة وثناء وبعضها الآخر وصف سياسات البنك بـ «الحصيفة».

وفي السياق، أعدت «كونا» تقريرا خاصا عن آراء هذه الجهات الدولية ببنك الكويت المركزي والإشادات والثناء الذي ناله على جهوده المستمرة منذ سنوات في حفظ الاستقرار المالي للبلاد، فضلا عن استقرار السياسة النقدية للكويت عموما واستقرار سعر صرف الدينار الكويتي على وجه الخصوص الذي يعتبر العملة الأغلى في العالم.

ويعتبر بنك الكويت المركزي من الجهات السباقة في منطقة الخليج في تنفيذ متطلبات (بازل 3) ومواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، فضلا عن تدابير وإجراءات أخرى منها الطلب بشكل استباقي من البنوك الكويتية زيادة مستويات تغطية خسائر القروض رغم التراجع الذي شهدته تلك البنوك في مستويات القروض المتعثرة لديها.

د.محمد الهاشل

نال «المركزي» عدة إشادات على جهوده المستمرة منذ سنوات في حفظ الاستقرار المالي والنقدي للكويت

وأوردت وكالة «ستاندرد. آند.بورز» للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر 16 مارس الجاري بشأن تصنيف القطاع المصرفي الكويتي أن «تصنيفاتها تعكس قناعاتها بزيادة المخاطر الاقتصادية التي تواجه المصارف لكن التحسن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة فرض تعليمات أكثر حصافة من قبل الجهات الرقابية التي ساهمت في تخفيف التحديات الاقتصادية التي تواجه البنوك الكويتية».

ولفتت الوكالة إلى وجود بعض التطورات الإيجابية على الصعيد التنظيمي في الأعوام القليلة الماضية، حيث عمدت الجهات الكويتية المعنية إلى تحسين الأطر التنظيمية والرقابية للبنوك المحلية وشركات الاستثمار.

وقالت «ستاندرز.آند.بورز»: إن «هذه التدابير وفرت حماية إضافية للبنوك وعززت قدراتها على تحمل الصدمات لدى حدوث أي تباطؤ محتمل نتيجة تراجع أسعار النفط».

وقامت الوكالة بتخفيض تصنيف عشرات البنوك العاملة في المنطقة في حين ثبتت تصنيف البنوك الكويتية رغم تراجع أسعار النفط ومرورها بنفس المخاطر التي تعانيها تلك البنوك في باقي دول المنطقة.

من جانبها، قالت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في الثالث من مارس الجاري: إن «مخاطر القطاع المصرفي الكويتي على الميزانية العامة للدولة منخفضة جدا كما أن القطاع المالي الكويتي قام بتقليص حجم ديونها منذ تعرضه لآثار الأزمة المالية العالمية عام 2008».

وأضافت موديز أن البنوك الكويتية «مراقبة بشكل جيد من قبل بنك الكويت المركزي ولدى الكويت درجة عالية نسبيا من المصداقية في السياسة النقدية حيث تراجعت مستويات التضخم بعد وصولها الذروة عام 2008»، علاوة على أن نظام سعر الصرف في الكويت اكثر مرونة مقارنة بأقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي.

من ناحيتها، لم تخرج وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني عن رأي نظيراتها من وكالات التصنيف الائتماني وذلك في تقريرها الصادر في الثامن من ديسمبر الماضي، حيث قالت إن «السياسات الرقابية الحصيفة والصارمة التي يطبقها بنك الكويت المركزي ساهمت في تحسين جودة الرسملة والسيولة والربحية لدى القطاع المصرفي الكويتي».

وتبقى الإشارة الأبلغ والأهم تلك الصادرة عن المؤسسة الدولية المعنية بالسياسات النقدية للدول وميزانياتها أي صندوق النقد الدولي الذي اعتبر في تقريره للمراجعة الدورية للاقتصاد الكويتي الصادر في الثاني من ديسمبر الماضي أن «القطاع المصرفي الكويتي يخضع لرقابة محكمة في حين أظهر هذا القطاع مرونة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط».

الصندوق وفي التقرير ذاته أفاد بأن نسبة القروض غير المنتظمة في الجهاز المصرفي الكويتي بلغت 2,8٪ من إجمالي محفظة القروض وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة في البنوك الكويتية 172٪ على أساس مجمع.

وأشار إلى تراجع درجة انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2,8٪ من إجمالي الإقراض المصرفي.

ولم تكن إنجازات بنك الكويت المركزي الكويتية خافية على الصعيد العربي، حيث قام المؤتمر المصرفي العربي السنوي بتكريم محافظ البنك د.محمد الهاشل ومنحه جائزتين في العاشر من أكتوبر الماضي الأولى هي جائزة «الرؤية القيادية» والثانية جائزة «محافظ البنك المركزي لعام 2015».

وكانت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، وردا على سؤال خلال زيارتها إلى الكويت مؤخرا قد أفادت بأن التقييم «تربل أيه» أي أعلى تصنيف ائتماني يمكن أن تمنحه وكالة تصنيف لاقتصاد أي دولة في إشارة واضحة إلى الأداء المتميز لبنك الكويت المركزي.

«المركزي المصري» يطرح 20٪ من حصته في البنك الهيئة العامة للاستثمار تطرح 20٪ من حصتها في «العربي الأفريقي» بالبورصة المصرية

قال طارق عامر محافظ البنك المركزي المصري أول من أمس السبت: إن «المركزي» سيطرح حصة تبلغ 20٪ من أسهم البنك العربي الأفريقي بالإضافة إلى حصة مماثلة ستطرحها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية من البنك في بورصة مصر أواخر هذا العام.

وتأسس البنك العربي - الافريقي عام 1964 بموجب قانون خاص رقم 45 بمساهمة كل من الهيئة العامة للاستثمار بالكويت والبنك المركزي المصري مناصفة بينهما ليكون أول بنك متعدد الجنسيات في مصر قاعدته الرأسمالية بالدولار الأميركي، مصرح له بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية.

وأضاف عامر في مقابلة مسجلة بثتها قناة تلفزيونية محلية، أن مصر ستطرح 20٪ من أسهم بنك القاهرة في البورصة أواخر العام من خلال زيادة رأسمال البنك في البورصة. وأشار إلى أن «المركزي المصري» سيبيع المصرف المتحد المصري والمملوك بالكامل للبنك المركزي لمستثمر استراتيجي هذا العام.

وكانت آخر عملية بيع من الحكومة لأحد البنوك التي تملكها في أكتوبر عام 2006 عندما باعت 80٪ من بنك الاسكندرية لبنك انتيسا سان باولو الايطالي مقابل 1,6 مليار دولار.

وكان آخر طرح لشركات حكومية في البورصة في عام 2005 حينما تم طرح أسهم المصرية للاتصالات وأموك وسيدي كرير للبتروكيماويات.

البنك العربي الأفريقي الدولي

ويصل عدد الشركات المقيدة في سوق الأسهم المصرية إلى نحو 270 شركة حيث تبلغ قيمته السوقية نحو 404 مليارات جنيه (50,5 مليار دولار). وتأتي خطوة البنك المركزي المصري طرح عدد من البنوك المصرية بالبورصة بالإضافة إلى بيع أخرى بعد إعلان رئاسة الجمهورية المصرية في يناير الماضي طرح حصص من الشركات والبنوك الحكومية الناجحة في البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة.

وتملك الحكومة عددا كبيرا من الشركات في مختلف المجالات، ومن أهمها «المقاولون العرب» و«حسن علام» في المقاولات، والبناء وبتروجيت وإنبي وميدور في القطاع النفطي.

«المالية»: التطبيق الرسمي لنظم إدارة مالية الحكومة مطلع أبريل

عاطف رمضان

ارسلت وزارة المالية كتابا أمس إلى وزارة التجارة والصناعة بشان نظام التطبيق الرسمي لنظم إدارة مالية الحكومة (GFMIS).

وتتوجه وزارة المالية قريبا الى اتاحة طباعة وسائل الدفع (شيكات، تحويل) من خلال النظم، الأمر الذي يتطلب سرعة قيام «التجارة» بتوفير طابعات لاصدار الشيكات وأخرى لطباعة وسائل الدفع المختلفة، وسيتم تزويدها بالدورة المستندية الخاصة بذلك.

وقالت «المالية»: إن التطبيق الفعلي للنظام سيتم اعتبارا من 3 ابريل المقبل، وانها مستعدة للرد على أي استفسار وتوضيح في هذا الشأن، حيث ستقوم بتسخير كافة امكانياتها لنجاح تطبيق هذا النظام.

بسبب انخفاض قيمة استثمارات وارتفاع مصروفات

1,2 مليون دينار خسائر «المدار» في 9 أشهر

أعلنت المدار للتمويل والاستثمار أن نتائج الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015، شهدت تراجعا بنسبة 14٪، حيث بلغت بنهاية الفترة المذكورة نحو 1,2 مليون دينار مقارنة مع 1,1 مليون دينار في ذات الفترة من 2014.

وذكرت الشركة في بيان للبورصة أن السبب في ذلك هو انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات وارتفاع المصروفات العمومية، إضافة إلى ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

ooredoo

إعلان عن توزيع الأرباح

يسر مجلس إدارة الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة (ش.م.ك.ع) أن يعلن للسادة المساهمين الكرام بأنه إعتباراً من يوم الخميس الموافق 31 مارس 2016 سيتم توزيع الأرباح النقدية بمقدار 100% من القيمة الإسمية للسهم الواحد، أي بواقع (100 فلساً للسهم الواحد) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وذلك للمساهمين المسجلين بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية الموافق 24 مارس 2016.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في برج أحمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي - بجوار مستشفى الأميري.

لإستلام أرباحهم النقدية وذلك من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 بعد الظهر.

مجلس الإدارة

توليد الطاقة من أشعة الشمس لاستخدامها في الأغراض المعيشية

ثلل على سطح القمر للأثرياء بـ 10 مليارات دولار

يتوقع أن يبدأ أثرياء الكرة الأرضية بالانتقال إلى القمر للعيش هناك والتنزه وقضاء العطلات خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث أن تكلفة «القاعدة المعيشية» أو ما يشبه الفيلا السكنية سيصل إلى 10 مليارات دولار كقيمة إجمالية.

وقال علماء من وكالة الفضاء الأميركية «ناسا»، إضافة إلى مجموعة من ملياردير وادي السيليكون في الولايات المتحدة، إنه «تم تحديد المناطق المرغوب بها والصالحة للسكن على سطح القمر، وهي مناطق تتعرض للحد الأعلى من ضوء الشمس، وتعتبر الأصلح والأفضل للحياة»، بحسب ما نقلت «صنداي تايمز» البريطانية.

تشييد المنازل السكنية على سطح القمر ونقل السكان إليها بحلول 2026

وبحسب ما يقول العلماء، فإنه سيتم توليد الطاقة من أشعة الشمس لاستخدامها في الأغراض المعيشية للأشخاص الذين سينتقلون للعيش على القمر.

ويقول العلماء إن «القاعدة المعيشية» أو الڤيلا التي سيتم تشييدها على سطح القمر يمكن أن تستوعب حتى عشرة أشخاص للعيش فيها، كما أن عمليات توليد الطاقة الكهربائية ستتم باستخدام خلايا شمسية كتلك المستخدمة على كوكب الأرض، فيما سيتم استخدام الطاقة أيضا في التعامل مع المياه وتوفيرها بشكل نقي للسكان.

وتقول «صنداي تايمز» إن خطة تشييد «الفلل الفضائية» أو القواعد على سطح القمر تعود إلى المستثمر الأميركي الشهير في مجال الفضاء ستيف جورفيستون، إضافة الى إلون موسك الذي يمتلك شركة أقمار صناعية في الولايات المتحدة.

وبحسب الخطة الموضوعة لهذا الغرض، من المقرر أن يتم تشييد المنازل السكنية على سطح القمر ونقل السكان إليها بحلول العام 2026، أي بعد عشر سنوات فقط من الآن.

وكانت وكالة «تاس» الروسية نشرت أواخر العام الماضي تقريرا يتحدث عن خطة روسية لإقامة قواعد سكنية لإقامة البشر على سطح القمر، حيث أشارت إلى أنه «بينما تنشغل ناسا في إرسال أول مهمة بشرية إلى كوكب المريخ، فإن موسكو تعمل على الاستفادة من مكان أقرب وهو القمر، لكنها لن تكتفي بإرسال بشر إلى هناك، وإنما ستعمل على تسكينهم وتيسير إقامتهم هناك».

يشار إلى أن البشر وصلوا إلى القمر أول مرة في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، لكن فكرة البقاء على سطح القمر والسكن هناك بصورة دائمة لاتزال مجرد حلم خيالي يراود عقل الإنسان، ولم يتم تنفيذه حتى الآن.